الباب الثالث

تركيا فى الناتو

بعد انتهاء الحرب العالمية الثانية كانت الولايات المتحدة تتجه إلى تقديم ضمانات أمنية للدفاع عن غرب أوروبا ففي منتصف عام ١٩٤٨ اهتمت واشنطن بإقامة ترتيبات أمن جماعي لأوروبا، ووقعت بريطانيا وفرنسا وبلجيكا وهولندا ولوكسمبورج معاهدة بروكسل للأمن الجماعي.

وفي يونيو من العام ذاته نشطت واشنطن نحو تشكيل منظمة حلف شمال الأطلسي وهي عبارة عن تحالف وُضِع ليشمل دول غرب أوروبا، وأعلن عن قيامه رسمياً في أبريل ١٩٤٩ ولم يكن يشمل تركيا في عضويته، ونتيجة لذلك اهتمّت حكومة أنقرة بالانضمام للحلف لكنها وجدت صعوبات.

في سبتمبر ١٩٤٨ خلال الخطوات التمهيدية لتأسيس الحلف قدّم السفير التركي في واشنطن اقتراحاً برغبة حكومته في الانضمام لحلف شمال الأطلسي، وبعد تبادل المذكرات بين الحكومتين لم تستطع الحكومة التركية أن تصل إلى نتائج إيجابية، إلا أن إدارة ترومان ردت بأن ميثاق الأطلسي ميثاق إقليمي وليس مفتوحاً أمام دول البحر المتوسط، وبشكل أساسي فإن الولايات المتحدة لم تكن مستعدة لأن تتحمل مزيداً من المسئوليات، وتخشى أن الالتزام نحو تركيا قد يثير اختلافاً في مصير كل من اليونان وإيران، الأمر الذي دفع القوى المعادية للغرب داخل تركيا لتطالب بقطع علاقتها مع الولايات المتحدة والغرب والتقرُّب بصوره أكبر من الاتحاد السوفيتي وفي محاولة للتقليل من ضخامة هذا الاتجاه أشارت

الصحف التركية إلى وجود فكرة جديدة طرحتها بريطانيا عام ١٩٤٨ بعد انبثاق فكرة حلف الأطلسي وتتضمن إيجاد حلف لدول البحر المتوسط ومن الواضح أن فكرة ميثاق البحر المتوسط لا تعني أن تركيا تخلّت عن الانضمام لحلف شمال الأطلسي، بل على العكس فهي كانت خطوة لتوريط الولايات المتحدة في ترتيبات الدفاع الخاصة بميثاق البحر المتوسط إلى أن تستطيع أن تحصل على الموافقة الكاملة لدخول الناتو.

ورغم المساعي البريطانية لتشكيل حلف البحر المتوسط، إلا أنها فشلت في هذا الاتجاه لأسباب، بينها: رفض مصر هذا الحلف والانخراط فيه ورفض الولايات المتحدة متعللة بأنه ينبغي أن يضم كل الدول العربية أو بعضها وإسرائيل باعتبار أن الأخيرة قائمة، الأمر الذي ترفضه البلاد العربية.

ومع حلول عام ١٩٥٠ فاز الحزب الديمقراطي في الانتخابات التركية وبدأ الضغط على الولايات المتحدة من أجل الانضمام لحلف شمال الأطلسي، إلا أنه قوبل بمعارضة مستمرة من قبل الدول الصغيرة في الحلف وقد دعمت هذه الدول حججها بالأسباب الآتية: إن انضمام تركيا إلى الحلف سيؤدي إلى إعادة تسليحها، ويترتب على ذلك تحمّل الحلف أعباء اقتصادية هائلة، كما سيدفع نحو زيادة خطر الحرب مع الاتحاد السوفيتي، وبالتالي يؤدي بالحلف إلى توسيع التزاماته، كما أن عضوية تركيا ستؤدي إلى تردّي علاقات الحلف مع دول مثل إيران ومصر ومن

الحجج أنه ليس بين تركيا والدول الإسكندنافية أية مصالح مشتركة وهي التي جعلها الحلف أساساً له.

ورغم ذلك استمرت تركيا في تقديم المزيد من الضغوط والتضحيات، إذ أرسلت حكومة عدنان مندريس ٤٥٠٠ جندي للقتال في كوريا إلى جانب الأمريكيين من دون الحصول على موافقة البرلمان ورأى سياسيون أمريكيون آنذاك أن انخراط تركيا في الحرب الكورية سيؤدي إلى انضمامها لحلف شمال الأطلسي.

ولأجل اغتنام الفرصة اتصلت وزارة الخارجية التركية بسفراء الولايات المتحدة وبريطانيا وفرنسا في الأول من أغسطس ١٩٥٠، وتقدمت بطلب للموافقة على عضويتها، إلا أن الطلب التركي رُفض هذه المرة، في حين دعت الولايات المتحدة تركيا للاشتراك في التخطيط العسكري للناتو في منطقة البحر المتوسط وفي أكتوبر ١٩٥٠ أعلنت حكومة أنقرة موافقتها وألقى وزير خارجية تركيا فؤاد كوبورولو كلمته في المناسبة قائلاً: إن بعض الدول الأعضاء رفض انضمامنا للحلف، أما الآن فإن جهودنا قد تحققت بعد قبولنا في الجهاز العسكري لحلف شمال الأطلسي، ورغم أن هذا القرار غير مرضٍ بصورة كاملة بالنسبة إلينا، إلا أن وضعنا أصبح أفضل من ذي قبل.

وفي الواقع إن صناع القرار الأمريكي أكّدوا ضرورة انضمام تركيا إلى الناتو، خصوصاً بعد رفض أنقرة تأجير قواعد جوية لأمريكا في

أراضيها، ما لم تعترف بها عضواً في الحلف، وحض هؤلاء الإدارة الأمريكية على أنه في حال الهجوم على أوروبا الغربية، وفيما إذا كانت تركيا عضواً في حلف شمال الأطلسي فإن صواريخ الولايات المتحدة سوف تعبر إلى ما وراء حقول النفط في القوقاز، وبالتالي توجيه ضربات للاتحاد السوفيتي من القواعد التركية.

استغلت تركيا الموقف الأمريكي وقدمت طلباً إلى واشنطن تحثها فيه على الانضمام إلى معاهدة عام ١٩٣٩ بين تركيا وفرنسا وبريطانيا، لكن موقف لندن كان سلبياً لأنها كانت ترى أن المعاهدة تميل إلى الزوال، بما يعني ارتباط تركيا بالولايات المتحدة في ترتيب أمني جديد في المنطقة، أو كأنه اعتراف بانتقال النفوذ البريطاني في منطقة الشرق الأوسط إلى الولايات المتحدة عموماً وتركيا خصوصاً.

ونتيجة للأوضاع السياسية غير المستقرة في منطقة الشرق الأوسط عام ١٩٥١مع ثورة محمد مصدق في إيران، أعلنت الحكومة البريطانية أنها تساند انضمام تركيا إلى حلف شمال الأطلسي، مؤكدةً في الوقت ذاته دور أنقرة في إيجاد ترتيبات نظام الأمن بالشرق الأوسط لهذه الأسباب وافقت رئاسة الأركان الأمريكية عام ١٩٥١ على العضوية الكاملة لتركيا في حلف شمال الأطلسي وتحقق ذلك في ٨ فبراير وهكذا فالعلاقات الأمريكية التركية في نهاية خمسينات القرن الماضي أصبحت واحدة من

المتطلبات المهمة بالنسبة إلى واشنطن في حماية أوروبا ومواجهة الاتحاد السوفييتي.

تحولات الدور التركي في الناتو والحاجة الاستراتيجية المتبادلة

غالبًا ما اعتُبرت تركيا من قبل حلف الناتو بوصفها حليفًا وظيفيًّا؛ إذ تحتل موقعًا جغرافيًّا متميزًا، وتمتلك جيشًا قويًّا وكبيرًا؛ ومع ذلك لم تكن ممن يُحَدِّدون الاستراتيجية الغربية الكبرى؛ فإثر ظهور التحدي السوفييتي اعتُبرت تركيا حاجزًا طبيعيًّا مهمًّا للدفاع عن أوروبا الغربية، فتمَّ تشجيعها على الانضمام للحلف عام ١٩٥٢، وبعد الثورة في إيران عام ١٩٧٩ تحولت تركيا إلى ثقلٍ مهمٍّ في الشرق الأوسط لموازنة الضغط الإيراني، وعلى الرغم من تزايد أهميتها في عمليات الناتو ومهماته في البوسنة والهرسك وكوسوفا في التسعينات من القرن العشرين، وفي أفغانستان ٢٠٠١-٢٠١٤، فقد استمرت فى أداء المهمة الوظيفية، ولم تكن مخططًا أو محددًا لاستراتيجية الحلف.

وقد حاولت تركيا الخروج عن هذا الدور الوظيفي وتحويله إلى مشاركة فاعلة حسب منهج السياسة النشطة الذي اتبعه حزب العدالة والتنمية الحاكم، فكانت هناك ثلاث محطات بارزة فى هذا الشأن: الأولى في عام ٢٠٠٧، عندما قرَّرت إعادة تقييم الشراكة الاستراتيجية مع حلفائها الغربيين؛ بسبب تأجيل الولايات المتحدة طلبها للحصول على

دعم الحلفاء في التعامل مع هجمات حزب العمال الكردستاني التي تنطلق من شمال العراق، التي وصلت أوجها حينذاك؛ لذلك أصدر البرلمان التركي قراراً يجيز التوغل العسكري في شمال العراق من دون انتظار الدعم الغربي والثانية في عملية ليبيا عام ٢٠١١، عندما شككت تركيا في الأهداف الغربية والأطلسية للتدخل في ليبيا، وحاولت أن تكيِّف هذه الأهداف لتتقارب مع أهدافها، ثمّ وافقت لاحقًا على الانضمام للعملية والثالثة في ٢٠١١-٢٠١٢، عندما أبدت ملاحظاتها الخاصة قبل أن تبرم اتفاقا مع الناتو لاستضافة منشأة للإنذار المبكر المضاد للصواريخ على أراضيها؛ إذ قاومت أن يفرض عليها دورها الوظيفي القديم مرة أخرى؛ لذلك تفاوضت مع الولايات المتحدة والحلف، وأصرَّت على أن تكون هذه المنظومة موجهة ضد تهديدات عامة؛ لتتجنب تسمية دول محددة مثل روسيا أو إيران بشكلٍ صريح كما اشترطت التغطية الكاملة للأرض التركية، وتقاسم الأعباء، واعتبار أن أي انحراف عما اتفق عليه يبرر إعادة تقييم موقفها من المنظومة وقد شعرت تركيا بأنها حققت إنجازًا حينما استجاب الناتو لطلبها.

قد لا يُعَدُّ هذا التحول إلى الدور المفاوض أو المشارك كافياً بالنسبة لتركيا؛ إذ أنَّ دورها الوظيفي لا يزال قائماً على الرغم من أخذ بعض شروطها في الحسبان، وقد أظهرت الأزمة السورية وعدم استجابة الناتو لطلب أنقره بإنشاء منطقة آمنة ومنطقة حظر الطيران في شمال سوريا،

استمرار ضعف ثقل تركيا في تحديد أجندة الحلف؛ لذلك فإنها ستبقى تصرّ على تغيير تصور حلفائها الغربيين عنها بوصفها دولة وظيفية في ظل تنامي قدراتها الاقتصادية؛ التي تستهدف الوصول إلى المرتبة العاشرة عالميًّا، والعسكرية كثاني أكبر جيوش الناتو، والسياسية لدورها الإقليمي المركزي المتصوَّر.

ولا شك أنَّ التحولات في الدور والرؤية التركية، بالإضافة إلى الأسئلة الإعلامية المثارة عن مصيرها في الحلف، تفرض فحص مدى استمرار الحاجة الاستراتيجية المتبادلة بين تركيا والناتو؛ فهل ثمة توافق بالفعل على هذه الحاجة حاليًّا؟ وهل لها ضرورة في المستقبل؟ أم أنَّ كلاً منهما له تصوراته الخاصة ويرى في التحالف مصلحة مؤقتة؟ ولعل التحليل التالي يوضح بعض التحديات الأمنية الجديدة، والمصالح الاستراتيجية التي قد تفرض استمرار التحالف بين الطرفين وتعزيز حاجاتهما المتبادلة فيه؛ منها:

اعتُبرت تركيا طوال الحرب الباردة حاجزًا بين الغرب وروسيا، ويبدو أنَّ الحاجة إلى هذا الحاجز قد تجدّدت بالنسبة للغرب إثر احتلال روسيا شبه جزيرة القرم في مارس ٢٠١٤ واستمرار الصراع على ولاء أوكرانيا وسيطرة روسيا مرة أخرى على القرم، ودعم انفصال أجزاء من أوكرانيا، وقبلها من جورجيا؛ سبّب قلقاً تركياً وغربياً في آنٍ معاً من احتمال عودة الاستقطاب والتوتر الدولي والإقليمي؛ لذلك من المحتمل أن

يتزايد التعاون العسكري والأمني الغربي مع تركيا بوصفها خطَّ دفاع جغرافي طبيعي عن أحد المداخل المهمة لأوروبا وفي المقابل جدَّدت هذه الأزمة أيضاً حاجة تركيا إلى تحالفاتها الغربية؛ فقد أظهرت الأزمة سلوكاً روسيًّا يعتمد سياسة القوة القائمة على التوسع والضم؛ مما يعني تهديداً مباشراً لتركيا؛ التي تتشارك حوض البحر الأسود مع كلٍّ من روسيا وأوكرانيا.

تتزايد الحاجة الأطلسية إلى تركيا بوصفها العضو المسلم الوحيد في الحلف؛ ويعزز هذه الأهمية أمران؛ الأول: أنَّ بيئة الصراعات الناشئة الجديدة تتركز في العالمين الإسلامي والعربي؛ مثل: أفغانستان وسوريا والعراق؛ ومن ثَمَّ فإنَّ وجود تركيا في العمليات القائمة أو المحتملة يضفي مصداقية على مقولات الحلف من أنه لا يستهدف الدول بسبب هويتها القومية أو الدينية والثاني: أنَّ وجود حزبٍ ذي جذور إسلامية في الحكم في تركيا يعطي مزيدًا من المصداقية لخطط الحلف وعملياته في العالم العربي والإسلامي؛ ويقوم هذا الافتراض على ثقة أحزاب إسلامية في المنطقة في توجهات حزب العدالة والتنمية الحاكم؛ الذي قد لا يسمح لعمليات الحلف أن تستهدف مصالح دولهم وهوياتهم، بوصف تلك العمليات تتطلب موافقة جميع الأعضاء ومنهم تركيا؛ وفي هذا السياق قد تُستخدم طريقة تعامل تركيا مع الحالة الليبية كدليلٍ على هذا الافتراض.

تعتبر تركيا ذراع الناتو الممتدة داخل منطقة الشرق الأوسط، وبهذا الصدد يؤكد رئيس الوزراء أحمد داود أوغلو هذا الدور بقوله: نظرًا إلى قربها الجغرافي والعلاقات الثقافية والتاريخية مع البلقان والقوقاز وآسيا الوسطى والشرق الأوسط، تؤدي تركيا دوراً خاصّاً في وصول حلف الناتو إلى شركائه في هذه المناطق وبناء عليه يستطيع الحلف عبر تركيا أن يؤسس مبادرات تعاون وتدريب وتنسيق مع تجمعاتٍ ودولٍ خارج نطاقه الجغرافي الطبيعي الأوروبي-الأطلسي، مثل مبادرة إسطنبول لعام ٢٠٠٤؛ التي أسست لتعاون دولٍ عربية وخليجية مع الناتو كما يستطيع الحلف التعامل مع أزمات المنطقة العربية، على الرغم من أنَّ هذه المنطقة خارج نطاقه أيضاً؛ ولكن بسبب العضوية التركية في الحلف، وامتدادها الجغرافي إلى داخل المنطقة العربية، يستطيع الحلف متى شاء استدعاء الإجراءات الضرورية لحماية أعضائه وقد تشمل تلك الإجراءات: المراقبة أو نشر الدفاعات، أو التدخل في العراق وسوريا وحتى إيران، إن استطاع ورغب أعضاؤه في ذلك وهناك إجراءات من هذا القبيل تم تنفيذها بالفعل، مثل تأسيس منشأة للإنذار المبكر المضاد للصواريخ على الأراضي التركية، كما أسلفنا، التي يعتقد أنها تستهدف إيران وروسيا معًا.

هناك إدراك للأهمية المتبادلة لتحالف الطرفين مع اختلاف ضرورات كلٍّ منهما؛ إذ تقع أهمية تركيا بالنسبة إلى الناتو ضمن إطار التوقعات

طويلة المدى، فمثلًا هناك نحو ثلاثين دولة تحوز أو تسعى لحيازة تكنولوجيا الصواريخ الباليستية، فإذا قام بعض هؤلاء بتهديد منطقة الناتو، فسوف تكون الحاجة ماسة إلى جهود كل الأعضاء، خاصة تركيا ذات الموقع الاستراتيجي المميز، وصاحبة الجيش الثاني في الناتو أما تركيا فتركّز أكثر على القضايا الإقليمية المباشرة، مثل الأزمات في سوريا والعراق وما قد يترتب عليها، والنووي الإيراني، والتوتر مع إسرائيل، وتهديد حزب العمال الكردستاني، وآثار تطورات الربيع العربي وفي ظل هذه البيئة قد لا ترى تركيا مصلحة في التخلي عن عضوية الناتو، الذي يعد التحالف الأمني الأكثر فاعلية ونفوذًا في العالم حاليًّا؛ إذ ربما ستكون بحاجة إلى الاستفادة من ميزات عضويتها تلك، لتوفير مظلة للدفاع عنها وقت الأزمات.

تبقى الآراء التي تُظهر استياءً ضمنيًّا ويجري التعبير عنه إعلامياً وقت الأزمات، تعبِّر عن مشاعر يصعب أن تتحول إلى واقع بسبب الحاجة الاستراتيجية المتبادلة والمتنامية التي تجمع تركيا بحلفائها الغربيين؛ فالتحديات الجديدة للبيئة الإقليمية والدولية والأزمات المتصاعدة، تتطلب استثمار مثل هذا التحالف الراسخ في هذه الأوقات وعلى الرغم من التركيز على موقف تركيا المتردّد تجاه عمليات التحالف الدولي الجديد ضد تنظيم داعش، فمن غير المحتمل أن يُبرر ذلك عدم مساعدة الناتو لتركيا في حال تعرضها لهجوم مسلح من هذا التنظيم أو

غيره؛ لكن هذه المساعدة قد لا تلبي الحاجة التركية كاملة، ولعل عدم الاستجابة لطلباتها المتكررة بشأن حظر الطيران والمنطقة العازلة في شمال سوريا يدلّ على أنَّ حلفاءها في الناتو سوف يبذلون جهدهم لإبقائها حليفًا وظيفيًّا يلبي الحاجة الأمنية الغربية أكثر منها محدِّدة للأجندة كما تطمح.

خروج تركيا من الناتو

نشهد اليوم نهاية العلاقات العسكرية بين الناتو وتركيا بسبب حادثتي إساءة لكل من أتاتورك والرئيس رجب طيب أردوغان خلال مناورات الناتو في النرويج، لتكشف هاتين الحادثتين عن مدى هشاشة العلاقات بين أنقرة والحلف الأطلسي، الذي اعتبرت تركيا تعاونها معه قد قيّد من دورها المستقل في الساحة الدولية واستشاط الرئيس التركي غضبا إثر هذه الإهانة من قبل حلفائه المزعومين، فسارع لاتخاذ قرار عاجل في خطاب ألقاه أمام رؤساء فروع حزب العدالة والتنمية الحاكم في أنقرة، ليعلن رسميا سحب قواته من المناورات، بعد استخدام اسمه وصورة مصطفى كمال أتاتورك في لوحات التدريب على التصويب الناري.

نهاية علاقات هشّة

وبناءاً على ماسبق أعلنت رئاسة الأركان العامة التركية في بيان رسمي ، أنها أمرت بسحب قواتها من مناورات الناتو في النرويج،

مؤكدة بعد انتقال الأمر إليها عدم قبولها الحادث الذي وقع، وأمرت بسحب الجنود الأتراك البالغ عددهم ٤١ جندياً من المناورات العسكرية.

أما الرئيس التركي فقد صرّح غاضباً أمام رؤساء فروع حزب العدالة والتنمية الحاكم في أنقرة: استخدموا لوحة تصويب في النرويج، وضعوا عليها اسمي وصورة مصطفى كمال أتاتورك، وعرفت بالأمر من رئيس أركان الجيش، خلوصي أكار، ووزير شئون الاتحاد الأوروبي عمر جيليك، اللذان أخبراني بأنهما سيسحبان قواتنا من هناك، وقد أمرهما بتنفيذ ذلك، إذ لا يمكن أن يكون هناك تحالف كهذا.

وفي حال تمسّك أردوغان بموقف المقاطعة بعد إهانته، ستكون بهذا قد انتهت علاقات تركيا مع الحلف الأطلسي بعد مرور ٦٠ عاماً على عضويتها فيه وجاء ردّ الناتو سريعاً لترقيع مايمكن ترقيعه بعد هذا الشرخ الذي أدى لتخلي تركيا عن الحلف، واعتذر الأمين العام لحلف الأطلسي، ينس ستولتنبرج، في وقت سابق لتركيا عن إظهار الرئيس التركي وأتاتورك، بمظهر الأعداء في مناورات الحلف فى النرويج.

واعتذر ستولتنبرج، عن وقوع إهانة في مركز تدريب الناتو، مؤكدًا أنه تم إبعاد الشخص المسؤول عن ذلك من مركز التدريب مع فتح تحقيق في القضية ويبدو أن تركيا لم تقبل هذا الإعتذار ولن يرضيها أي تصريح آخر من قبل قادة الناتو، لاسيما أنها تعرّضت لإهانات فيما سبق من قبل

عناصر الحلف لهذا ستتخلى عن الأطلسي بشكل حاسم هذه المرّة على مايبدو .

الفضيحة التي أنهت علاقات هشّة بين تركيا والناتو، وقعت خلال مناورات تريدينت جاولين بالنرويج، حيث تم إظهار الرئيس التركي رجب طيب أردوغان، ومصطفى كمال أتاتورك، بمظهر الأعداء خلال المناورات النظرية المحاكاة ولتوضيح تفاصيل ماحدث تتمثل إحدى الحادثتين بإرفاق أحد أفراد الطاقم الفني التابع للمركز العسكري المشترك في النرويج، المشرف على تصميم نماذج المحاكاة للسيرة الذاتية لقادة العدو، تمثالاً لأتاتورك، مع السيرة الذاتية لأحد قادة العدو.

والمثير للسخرية أنه بعد التحري عن هوية الفني الذي أرفق صورة التمثال ، زعم أنه أرفقها عن طريق الخطأ، وقدم اعتذاراً وذكر أنه لا علم له بأن الصورة تعود لأتاتورك وسارع حينها الوفد العسكري التركي ساخطاً مما حدث لإزالة صورة أتاتورك من نموذج القادة الأعداء أما حادثة إهانة اردوغان بحسب مسئول رفيع في الناتو،قال قام أحد الموظفين المدنيين المتعاقدين مع الجيش النرويجي، أثناء دروس المحاكاة، بفتح حساب باسم رجب طيب أردوغان في برنامج محادثة فى إطار دروس المحاكاة ومن خلال هذا الحساب قام الموظف المتعاقد مع الجيش النرويجي بإعطاء رسائل مفادها إقامة علاقات مع قادة دول

عدوة والتعاون معها وبعد أن ظهرت هذه الفضيحة إلى العلن، تم عزل الموظف.

وبعد ماحدث انهالت اعتذارات الناتو عن الحادثتين، وقدم قائد المركز العسكري المشترك في النرويج أندرزج ريودويتز، رسالة اعتذار حول الحادث كما أعربت نائب أمين عام الناتو روز جوتمولر، عن أسفها الشديد حيال الحادث وفي الآونة الأخيرة برزت آراء تتساءل عن مصير تركيا في حلف شمال الأطلسي الناتو، ومدى أهمية بقائها فيه؛ إثر الغموض الذي شاب موقفها من المشاركة في عملية التحالف الدولي ضد داعش وعدم سماحها باستخدام قواعدها الجوية لضرب التنظيم الدولى داعش ولم تقف أنقرة موقف المتفرج مما يحدث إنما برزت آراء تركية تتساءل عما جنته بلادهم من تعاونها مع الناتو سوى التكاليف الباهظة، والدور الوظيفي السلبي، والحدّ من دورها المستقل في الساحة الدولية.

قطع العلاقات بشكل كامل بين تركيا والناتو كان متوقعا، لاسيما بعد أن تزايدت الإنتقادات منذ خمسة أعوام في الولايات المتحدة وأوروبا ضد تركيا بسبب ما بدا أنه تراخ منها، وظهورها مترددةً وشريكًا يصعب الاعتماد عليه في الحرب ضد داعش في العراق والشام.

في حين ردّ بعض الأتراك على ما يرونه إجحافًا فى حق تركيا؛ وذلك مع أنها قدمت خدمات للحلف على مدى أكثر من ستين سنة؛ إذ يرون أنَّ

عضوية الناتو أصبحت عنصرًا مقيِّدًا لتركيا ومعرقلًا لطموحها في أن تصبح لاعباً دولياً؛ لذلك عليها التخلص منها والحقيقة أن الأتراك يعتبرون أن الأولوية في الناتو أعطيت غالباً لقضايا الأمن الغربي مع تجاهل تلك المتعلقة بتركيا؛ فالفجوة تتسع بين تصورات تركيا للتهديدات التي تتعرض لها وبين تفضيل مصالح الغرب التي تشكل جوهر حلف الناتو والآراء المتباينة والحادة بين كل من الناتو وتركيا التي تُظهر استياءاً ضمنيًّا يضمره الطرفان، ويتم التعبير عنه إعلاميًّا وبصراحة في أوقات الأزمات، تحوّلت الى واقع فضح هشاشة العلاقة بينهما.

يذكر أن الناتو يعتبر تركيا الذراع الممتدة له داخل منطقة الشرق الأوسط، كما يعدّها حليفًا وظيفيًّا؛ إذ تحتل موقعًا جغرافيًّا متميزًا، وتمتلك جيشاً قويًّا وكبيرًا؛ ومع ذلك لم تكن ممن يُحَدِّدون الاستراتيجية الغربية الكبرى كما أن القيود الغربية التي كانت تُفرض عن طريق الناتو على تركيا لم تكن حديثة الولادة، إذ تجلّت بشكل واضح في عهد الرئيس الامريكي السابق حيث هدّد وزير خارجيته جون كيري تركيا بسحب عضويتها من حلف شمال الأطلسي ناتو، في حال استمرار الحكومة التركية في سياساتها تجاه الانفصاليين بعد محاولة الانقلاب وإزاء علاقاتها الأخيرة مع روسيا، حيث أعربت مندوبة واشنطن الدائمة في حلف الناتو، كاي بيلي هوتشيسون، عن قلق الحلف وبلادها من التقارب

الروسي التركي، لاسيما بعد إعلان أنقرة عن شراء منظومة دفاع روسية من طراز إس-٤٠٠ .

وتظهر محاولات دبلوماسية تسعى للتأكيد على ضرورات التحالف وأهمية استمراره، وبعيدًا عن المشاعر وعن الدبلوماسية تفرض أجواء الشك والأزمة والنظرة الواقعية ضرورة دراسة الوضع الحالي لتركيا في الناتو، ورؤيتها الخاصة لطبيعة دورها وتحولاته، ومدى مصلحتها ورغبتها في استمرار عضويتها فيه، كما تفرض أيضاً دراسة المصالح الغربية في عضوية أنقره في الحلف، ومدى الرغبة في استمرارها؛ وذلك في ضوء التحديات الأمنية الإقليمية والدولية الجديدة.

تساءل العديد من الكتَّاب الغربيين عن مصير تركيا في الناتو، وعما إن كان يمكنها أن تظل عضواً فيه، وكان من أبرز هؤلاء الناقدين الفيلسوف والكاتب الفرنسي برنارد هنري ليفي الذي اشتهر بترويج عملية الناتو في ليبيا فقال: يبدو أنَّ أردوغان اختار داعش على الأكراد؛ ولكن يجب أن نقول لأردوغان: إنَّ المعركة ضد داعش تعدّ لحظة الحقيقة، لقد قاومت تركيا المشاركة في حرب العراق عام ٢٠٠٣، وإذا فعلت ذلك مجدداً، فإنّ مستقبلها في الناتو سيكون موضع تساؤل وشك وذهب جوناثان تشانجر نائب مدير البحوث في مؤسسة الدفاع عن الديمقراطيات في واشنطن إلى أنَّ الفوضى في سوريا تؤكد حقيقة مزعجة: أنَّ الأتراك لم يعودوا حلفاء يمكن الاعتماد عليهم؛ إذ أظهرت

الأزمة السورية أنَّ تركيا في ظل حزب العدالة والتنمية تعد قضية خاسرة؛ لذلك فهي ببساطة ليست شريكاً للناتو أما المؤرخ كونراد بلاك في مجلة ناشيونال ريفيو فيجادل بأنَّ الوقت قد حان للنظر فيما إذا كان ينبغي بقاء تركيا عضواً في الناتو؛ فبسبب معارضتها للأسد تغاضت تركيا عن وصول الإمدادات إلى داعش، وتمنعُ الولاياتَ المتحدة من استخدام القواعد التركية، فإذا كان طرد تركيا أو تعليق عضويتها في الناتو أو دعم معارضيها الأكراد يمكن أن يعيد أردوغان إلى رشده، فيجب أن تؤخذ هذه الخطوات ويرى آلان ديرشويتز في صحيفة جيروزاليم بوست أنَّ تركيا تثبت مرة أخرى أنها حليف يصعب الاعتماد عليه بالنسبة إلى الولايات المتحدة والناتو؛ فهل يُعَدُّ حليفًا مَنْ يرفض المساعدة أثناء الأزمات؟.

ومقابل هذه الآراء التي أحدثت أثرًا إعلاميًّا ونفسيًّا في الغرب وفي تركيا أيضاً انبرى بعض الأتراك للردّ على ما يرونه إجحافاً بحق تركيا؛ مع أنها قدمت خدمات للحلف على مدى أكثر من ستين سنة ويتساءل تامر كوركماز في صحيفة يني شفق المقربة من الحكومة: يجب أن يتساءل المرء ماذا أعطى الناتو لتركيا منذ عام ١٩٥٢؛ بالنسبة إلى تركيا يعني الناتو: الانقلابات العسكرية، وتحذيرات الجيش للحكومات، والأزمات الاقتصادية، والاستقطاب الاجتماعي، والصراع الداخلي، والاستفزازات وعدم الاستقرار والاستغلال والقهر والقتل خارج القانون

والإرهاب المنظم ولعله يسعى من خلال ذلك إلى التذكير بما مرت به البلاد خلال سنوات عضويتها في الناتو من دون أن يسهم الحلف في تعزيز قيم الحريات والديمقراطية وحكم القانون داخل تركيا، مع أنَّ هذه القيم هي الأساس التي يقول الحلف: إنه تأسَّس للدفاع عنها.

ويعتقد بعض الأتراك أيضاً أنَّ الأولوية في الناتو أعطيت غالباً لقضايا الأمن الغرب مع تجاهل تلك المتعلقة بتركيا؛ فالفجوة تتسع بين تصورات تركيا للتهديدات التي تتعرض لها وبين تفضيل مصالح الغرب التي تشكل جوهر حلف الناتو وفيما يتعلق بموضوع داعش تحديداً يرى هؤلاء أيضاً أنَّ من أحدث الشرخ الطائفي في المنطقة هما سوريا والعراق، بالإضافة إلى داعش؛ ومن ثمَّ تتوقَّع أنقره من أعضاء الناتو كبح جماح تلكما الحكومتين، ومحاربة داعش، ودعم الجماعات المعتدلة في الوقت نفسه.

وتؤكد حقيقةً أنَّ حلف الناتو ليس لديه عملية رسمية أو مهمة أصلاً في سوريا أو المنطقة المجاورة حالياً، أنَّ تلك الحملة إعلامية أساساً، ولا تستند إلى معلومات أو تحليلات تتصل بميثاق الحلف نفسه ولا بالمبررات الاستراتيجية التي حتمت التحالف مع تركيا، ولا تزال تؤكد ضرورة استمراره في الواقع إنَّ التحالف الدولي الحالي القائم لمحاربة تنظيم داعش ليس من عمليات الناتو، بل هو تحالف الراغبين من دولٍ غربية وعربية، بالإضافة إلى تركيا، وتقتصر مهمته على القضاء على التنظيم وقد يقوم حلف الناتو في أي وقت بمساندة ودعم هذا التحالف إذا

تعرَّض أحد أعضاء الناتو لتهديد أو هجوم مسلح؛ وهذا ما يستدعي تدخُّل جميع الأعضاء.

وبهذا الصدد يقول أونال أونسال، السفير التركي السابق لدى الناتو: إنَّ الحديث عن طرد تركيا من الناتو لا يستند إلى قواعد؛ فحسب ميثاق الحلف يحقُّ للدول الأعضاء ترك الحلف إن أرادت؛ بينما لا توجد قواعد تتعلق بطرد الأعضاء ويقر تشانجر نفسه الذي يدعو لطرد تركيا، بأنه من الناحية العملية لو كانت هناك مهمة للناتو، فإنه بحسب المادة الخامسة من ميثاق الحلف، لا تستطيع أي دولة تقييد نشاطاته في حال كانت العملية موافقًا عليها من دول الحلف؛ لأنَّ أي عملية يقوم بها الناتو يشترط موافقة أعضائه جميعهم عليها، ما يعني أنهم سيكونون حينها ملزمين بدعمه وعلى الرغم من معرفة أولئك الكتَّاب أنفسهم بمثل هذه الحقائق، فإنَّهم يستمرون في الحشد الإعلامي ويفسِّر جيمس جولدجير - عميد كلية الدراسات الدولية في الجامعة الأمريكية في واشنطن- هذا السلوك بأنه يستهدف التأسيس لحالة مستقبلية؛ فهو يرى أنَّ الانتقادات الحادة سيكون لها بلا شك أثر ما في المستقبل، وإنَّ التركيز على الموقف الذي بدت فيه تركيا مترددّة في دعم عمليات التحالف ضد داعش يبرر ذهنيًّا أو يجعل من غير المحتمل أن يسارع الحلفاء في الناتو إلى الدفاع عنها في المستقبل إذا استدعت الظروف ذلك.

ومع ذلك فإنَّ الدول الغربية عموماً تستند إلى منهج واقعي في التعامل مع القضايا والدول؛ فغالبًا ما تُقيَّم كل حالة بحسب حقائق الواقع الراهن وحساب التكلفة والمنفعة، وليس التأثر بحملات إعلامية؛ ففي أوج تلك الحملات قام الأمين العام الجديد لحلف الناتو جنز ستولتنبيرج بزيارة إلى تركيا في أكتوبر ٢٠١٤، أكد فيها تضامن الحلف مع تركيا في حال تعرضت لهجوم، كما قام بزيارة مواقع بطاريات صواريخ باترويت التي نشرها الحلف في تركيا سابقًا، التي قال عنها: إنها تسهم في جعل الحلف قويًّا وتركيا آمنة وبشأن وضع تركيا في الناتو قال: أقدِّر دور تركيا في أفغانستان وكوسوفا، ودورها المستقبلي في تدريب ومساعدة وتقديم المشورة للقوات الأفغانية، وأتطلع لاستمرار تعاونها من أجل بقاء الناتو بوصفه الركن الأساسي في حفظ أمننا أما الموقف التركي الرسمي، فما زال يؤكد أهمية تحالف تركيا مع الناتو، والتزامها ببعثاته وعملياته الحالية والمستقبلية، وأنّها ستواصل تقديم الدعم لهذه العمليات.

وعلى الرغم من تأكيد الأمين العام للناتو على التزام الحلف بالدفاع عن تركيا بموجب عضويتها، يرى باحثون أنَّ الحلف سيكون مترددًا في القيام بأي شيء أكثر من الضرورة القصوى للدفاع عن حدود تركيا؛ فبعد حروب طويلة وصعبة ومكلفة في العراق وأفغانستان لا تريد دول الحلف أن تنجر إلى حرب مسلحة أخرى في سوريا أو العراق؛ حتى إن كانت لمصلحة تركيا العضو في الحلف كما أنَّ منع تركيا التحالف الدولي

من استخدام أراضيها في حرب العراق عام ٢٠٠٣، ثم اقتصار دورها في أفغانستان على الإمداد والتدريب ورفضها المشاركة في العمليات القتالية، وتحديد مسئولياتها في كوسوفو والبلقان بالتدريب والمراقبة والدعم فقط، سيجعل الدعم الأطلسي لتركيا محدوداً.